مكافحة ظاهرة الفساد

تعريف الفساد:

يعرفه معجم أوكسفورد الإنكليزي :بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وقد يعني الفساد أيضا التلف، وهو لفظ شامل لكل النواحي السلبية في الحياة."

المفهوم العام للفساد :هو التغير في الحالة المثالية إلى حالة دون الحالة المثالية، بمعنى الانتقال بالشيء من حالة السم إلى حالة دنيا.

- **الفساد الإداري:**

يعد الفساد الإداري واحدا من أهم أنماط ظواهر الفساد على مدى التاريخ، ويمكن تعريفه بأنه: سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية كالعائلة، القرابة، الصداقة، أو الاستفادة المالية، أو استغلال المركز ومخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي الذي يدفع إلى استعمال الرشوة، إضافة إلى أنه يشمل سوء استخدام المال العام مثل :التوزيع غير القانوني للموارد من أجل الاستفادة الخاصة.

ويتعلق الفساد الإداري بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط.

كما يتعلق الفساد بمنظومة القيم الفردية التي لا ترق للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار.

كما يعرف الفساد كذلك على أنه الخلل الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال واللامبالاة والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية، أي سوء التسيير سواء على مستوى الدولة أو الإدارات العامة والخاصة أو حتى العائلة، وهو ما يخلق أثارا سلبية بنوعيها فرديا وجماعيا، أما الفساد الإداري يتعلق بالانحرافات الوظيفية للموظف سواء في القطاع العام أو الخاص، وهو ما يبرز لاستغلال الموظف لموقعه وصلاحياته من أجل الحصول على مكاسب بطريقة غير شرعية.

- **الفساد المالي:**

هي مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن

ملاحظة ظاهرة الفساد المالي في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.كما يقصد بالفساد المالي المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الاجتماعية والتي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وإلى عدم استقرار المجتمع.

أسباب الفساد الإداري والمالي:

أ- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تقدم هذه الأسباب تفسيرات جيدة لظاهرة الفساد، ليس فقط على صعيد نشأة هذه الظاهرة أو مداها، بل أيضا على صعيد تواضع سياسة مكافحتها، فالفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه، وما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط والاستعلاء، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- **انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني:**

إن من أبرز عوامل تفشي الفساد جوانب خلقية وانهيار القيم والأخلاق الحميدة بين أبناء المجتمع وانهيار عقيدة الإصلاح وذم الفساد، وغالبا ما تظهر هذه الظواهر بسبب سوء الإدارة السياسية للتنحية الحاكمة وتبنيها سياسة الانفلات الأخلاقي وفصل مبادئ الدين الفاضلة عن جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية وشيوع الحريات غير المضبطة.

- **بروز ظاهرة المحسوبية على حساب المصلحة العامة:**

هذه الظاهرة واضحة في عمومها في مجتمعنا العربي، حيث يقوم الموظف أو المسؤول بتوزيع المسؤوليات والمهام الحيوية في الدولة أو الوزارات على المقربين منه والأصدقاء، ونتيجة لذلك تظهر سلبيات عديدة في أساليب الإدارة، وتبدأ منها عمليات سوء الاستغلال، الأمر الذي يقود إلى ظهور الفساد بسبب سوء التعيين في المناصب.

- **انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع وانتشار الفقر:**

إن سوء توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الفقيرة وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، والذي يقابله ارتفاع في مستوى المعيشة يساعد بشكل كبير في بروز ظاهرة الفساد إلى الحد الذي تحدث فيه فوضى اجتماعية ناشئة عند الإحساس بعدم العدالة والانحلال في الوضع الاقتصادي والمعاشي والفوارق الطبقية الكبيرة التي تؤدي بدورها إلى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع عموما.

- **بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة غير متخصصة في مجال عملها:**

إن من أبرز عوامل انتشار الفساد في الإدارة العامة وجود قيادات إدارية وصلت للسلطة بقرارات تقع ضمن قاموس المحسوبية والمنسوبية على حساب الكفاءة والتأهيل، وغالبا ما تكون غير متخصصة في مجال عملها، وهذا يؤدي إلى بروز سلسلة الإدارة السلبية والقرارات الخاطئة وضعف الأنظمة الإدارية التي تحكم إدارة الموقع، لأن وضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية واتخاذ القرارات وهو غير مؤهل لانشغال المركز الإداري الذي تمليه الوظيفة في أجهزة الدولة والمجتمع يجعل أداءه الوظيفي ضعيفا ودون مستوى الطموح .مما يضر بمصلحة المواطنين وسمعة الدائرة الإدارية والدولة، الأمر الذي يساعد البعض في استغلال ذلك من قبل البعض الآخر مع تمرير عمليات الغش والتلاعب على هذا المسؤول واستغلال المال العام لتحقيق منافع شخصية.

- **غياب حرية الإعلام:**

عدم السماح للإعلاميين وللمواطنين الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

ب - الأسباب السياسية:

- عدم الاستقرار السياسي:

* مزج السلطة مع الرشوة والمال وبالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم بغرض تحقيق أرباح خاصة، فتظهر الرشوة والوساطة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى.

* هيمنة العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتمتعها بالسلطة التي تهيء الجو المناسب للاستغلال.

* ضعف الممارسة الديمقراطية وشيوع حالة الاستبداد السياسي والديكتاتوري الذي لا يقبل المشاركة ويقضي على الديمقراطية بما فيها حرية التعبير.

* غياب الديمقراطية والمنظمات الشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن.

* ضعف منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها في مكافحة الفساد.

ج -الأسباب الاقتصادية:

الفقر عامل يصعب أحيانا إنكار صلته بالفساد على الأقل في بعض صوره لاسيما في رشوة بعض الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة وإقدامهم على اختلاس المال العام.

د- الأسباب القضائية : تتمثل فيما يلي :

- استعمال الأجهزة القضائية الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم.

- ضعف الجهاز القضائي والقانوني وعدم وجود الكفاءات النزيهة.

-القوانين لا تجسد لصالح المجتمع بل لفئة خاصة.

-تغيير القوانين ليس بهدف تعديلها لخدمة الناس إنما لأشخاص معنيين ولشخصيات كبيرة.

-قوانين تعسفية تثير الحيرة وتدفع الناس للتقابل عليها وتجاوزها كقانون حذف التخصص في علم الاجتماع التعسفي.

-تخلي بعض القضاة والمحامين عن القيم، مثلا : دفاع المحامي عن قضايا الفساد ليس للقضاء عليها بل مقابل جمع المال الكبير.

-فساد السلطة القانونية بحيث تمارس مهامها وتطبق القوانين وفقا للأشخاص :كالأصدقاء والأقارب وأصحاب النفوذ، فتضيع حقوق عامة الناس وحق الفقراء، وهنا يغيب ما يسمى بالقانون فوق الجميع.

- **الفساد الأخلاقي:**

هو ميل الشخص إلى التصرف بطريقة معينة، بينما التخلق هو التكيف حيث يجبر الشخص نفسه على التصرف بطريق معينة، ومع الوقت يعتاد عليها.

المقصود به ارتكاب واحدا أو أكثر من الجرائم، كالكذب والخيانة والتزوير والسرقة والقتل وانتهاك حقوق وأعراض الناس وغيره، ويكاد الفساد الأخلاقي أن يكون أكثر وضوحا في المجتمعات كونه يرتبط بالحركات الخاصة وتصرفات الأفراد، وهي ظاهرة خطيرة جدا خاصة في السنوات الأخيرة، وتكمن خطورتها أنها تلقى بظلها على كل الأفراد وعلى المجتمع وحتى الدولة.

الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد الأخلاقي :

1-سوء التربية الأسرية للأبناء.

2-غياب القدوة الحسنة داخل الأسرة.

3-غياب قانون الثواب والعقاب داخل الأسرة.

4-غياب لغة الحوار الأسري والإرشادي والاعتماد على لغة الصراخ والنقاش الحاد، مما يجعل الأبناء يتصرفون على طريقتهم الخاطئة والخاصة بهم.

5-التطور التكنولوجي، حيث خلق للشباب متاهات كثيرة وعندما يتعمقون فيها يزدادون ضياعا.

6-المداخيل المادية المتدنية التي تدفع بالشباب إلى ارتكاب جرائم قاتلة، مثل تعاطي المخدرات أو بيعها والسرقة[1].

المصدر:
بوقلمون داود، محاضرات في مقياس الحوكمة والحكم الراشد.